تَعَدُّدُ دلّالَةِ الصّيغِ في تفسير الطُّوسيّ (ت ٤٦٠هـ)

الأستاذ الدكتور
حيدر جبار عيدان
جامعة الكوفة - كلية الآداب
الأستاذ المساعد الدكتور
محمّد هادي محمّد البعّاج
جامعة الكوفة - كلية التربية الأساسية

المقدمة

فما زال القرآن الكريم نبعا صافيا يرتوي منه العلماء والدارسون ، ينهلون منه المعارف والعلوم ، ويسبرون أغواره ومعانيه ودلالاته .

ومما لا شك فيه ان من بين من تصدى لدراسة القرآن الكريم ، من علماء الشيعة، شيخ الطائفة الطوسي في كتابه (التّبيان في تفسير القرآن) وهو من الدراسات القرآنية الضخمة في تفسير القرآن الكريم والكشف عن مدلولاته ، عُنِيَ فيه بمسائل الصرف واللغة والنّحو والبلاغة والقراءات القرآنيّة وغير ذلك ، فقد وجدنا الطوسي مفسّراً كبيراً ولغويّاً فذاً ونحويّاً متمكّناً وبلاغيّاً حاذقاً، فضلاً عن كونه أصوليّاً وفقيهاً. وهذا ما دعانا الى تأمل (التّبيان في تفسير القرآن) ، فوجدنا فكرة كانت تتكرر في تفسير الطوسي ، الا وهي فكرة التعدد في المعنى والدلالة .

فكانت فرضية البحث تدور حولها ، فقمنا في هذا البحث بدراسة مفهومَ تعدّد الدّلالات والأسباب المؤدّية إليه ، ومن ثَمّ بيّنا أنّ الشيخ أبا جعفر الطّوسيّ لم يكن غافلاً عن التّعدّد ، بل إنّ الفكرةَ كانت راسخةً في ذهنه ، لذا أعرب عنها وبيّنها في بداية تفسيره .

أمّا البحث فقد وسمناه بـ (تعدّدُ دّلالةِ الصيّغ في تفسير الطوسي) ، عرضنا فيه لمفهوم التعدد الدلالي و الأسباب التي تؤدي إليه وفكرة التعدد عن الطوسي ،

وبعدها شرعنا بدراسة تعدّد الدّلالة في الصيّغ الصرفيّة كصيّغ المصدر واسم الفاعل وغير ذلك ، ضمن منهج وصفي تحليل ، لرصد التعدد الدلالي في تفسير الطوسي ، بحسب ما توافر أمامنا من معطيات علمية.

أولاً / مفهومُ تعددِ الدِّلالَة :

يتوجب على الباحث قبل الشروع في موضوع الدّراسة أن يوضّح مفهوم (تعدّد الدلالة) ، والامر المهم الذي لا بد من توضيحه ، إنّ تعدّد الدّلالة الذي تقصده هذه الدراسة هو أن تكون الألفاظ أو التّراكيب الواحدة صالحةً لأنّ تدلّ على معنيين أو أكثر في الوقت عينه ؛ وذلك نتيجة لعوامل صرفيّة ولغوية ونحويّة وبلاغيّة ، وليس المُراد أن تتغير النّصّوص فتتعدّدَ الدّلالة على إثر ذلك ، وهذا ما يحدث غالباً عند اختلاف القراءات القرآنيّة .

ويرى الباحثان أنّ إعجاز القرآن الكريم يكمن في أن النّصَّ واحدٌ ودلالاته متعدّدة ، أمّا إذا توسّعت الدّلالة وتعدّدت نتيجةً لاختلاف التّركيب ومن ثَمَّ العلامة الإعرابيّة فهذا أمر بدهي ليس فيه أيُّ إعجازٍ ، إذ من الطبيعي على سبيل المثال أنّ تتباين دلالة قوله تعالى ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ البقرة: ١١٩ ، بناء على اختلاف قراءة (لا تسأل) (١) فقد قرأ نافع كما ذكر الطوسي :((لا تَسْأَلْ بفتح التّاء وجزم اللام . على النّهي، وروي ذلك عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر (عليه السلام)... الباقون على لفظ الخبر على مالم يسم فاعله)) (٢) ، وهذا يعني أنّ (لا) على القراءة الأولى ناهية جازمة ، والفعل بعدها مجزوم بها ، والنّهي موجّهٌ إلى النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)) ، أمّا على القراءة الثانية فإنّ (لا) نافية غير عاملة ، والفعل مرفوع بعدها ، والنّص مساق للإخبار فحسب . فدلالة الآية الكريمة تعدّدت بناءً على قراءتين متباينتين، ممّا أدّى إلى إنتاج دلالتين متغايرتين تتوافقان مع كلّ قراءة منهما.

إنّ هذا النوع من التّعدد ليس من وكد البحث وهمّه ، وإنّما يُعنى البحث باقتناص الدّلالات المختلفة التي يفرزه النّصّ الواحد ، وهذا ما يكاد يقتصر وجوده على القرآن الكريم ، ولعلّ أول الملتفتين إلى فكرة تعدّد دلالات النّص القرآني هو

أمير المؤمنين علي (عليه السلام) في وصيته لعبد الله بن عباس لما بعثه للاحتجاج على الخوارج ، إذ يقول: ((لا تخاصمْهم بالقرآنِ ، فإنّ القرآنَ حمالٌ ذو وجوه)) (٣) ، وهذا ليس لقصور أو خلل في كتاب الله -حاشاه- وإنّما لأنّ نصوصه المباركة تحتمل أكثر من معنى .

ثانياً / أسبابُ تعدّدِ الدِّلالَة :

هناك مجموعة من الأسباب المختلفة التّي تجعل النّصّ يحتمل أكثر من دلالة في الوقت عينه ، سنورد فيما يأتي أهمها بشكلّ موجز:

١. السّياق(٤): وهو المختبر اللفظي الذي تنصهر فيه دلالة المفردة المعجميّة مع جاراتها من المفردات الأخرى ، لتتفاعل فيما بينها مولدة دلالات جديدة ، هي مُراد المنشئ ومقصده ، ومعلوم أنّ قدرة السّياق على توليد أكثر من وجه دلاليّ محتمل يتوقف على المقدرة اللغويّة للمنشئ والمقاصد التّي يروم تحقيقها من نصّه ، فقد يروم دلالةً واحدةً بعينها ، لا يتعدّها إلى غيرها ، لذلك ينتج نصّاً قطعيّ الدّلالة ، وأحياناً أخرى يبتغي التّعبير عن أكثر من دلالةٍ مُرادةٍ ، فيجنح إلى إيراد نصّ تغيب فيه القرينة المانعة من إرادة هذه الدّلالة أو تلك ، ممّا يجعله منفتحاً على أكثر من وجه دلالي في الوقت نفسه .

٢. خصوصيّة الاستعمال القرآني (٥): إنّ لكتاب الله العزيز خصوصيّةً بيّنةً في طريقة نظمه وتأليف ألفاظه ، ممّا يجعله في مواطن عديدة مخالفاً لسنن العرب في نظم كلامها ، وهذا دعا العلماءَ إلى عدّ بعض مواطنه مشكلاً ، لذا راحوا يألفون كتباً تعرض لمواطن الإشكال محاولين إيجاد الحلول لها ، وأجلى دليل على ذلك كتاب (تأويل مشكلّ القرآن) لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ، و(مشكلّ إعراب القرآن) لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، ومثال ذلك (قد) ، إذ تباينت في استعمالها القرآني عن أساليب العرب ، يقول الدّكتور علي أسد : ((إنّ النّحاة لما استقرأوا أساليب العرب وجدوا أنّ (قد) إذا دخلت على الماضي أفادت تحقيقاً ، وإذا دخلت على المضارع أفادت تقليلاً ، فهل (قد) في

قوله تعالى ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ ﴾ الانعام: ٣٣، فهل أفادت (قد) هنا تقليلاً لعلم الله)) (٦).

٣. الوقف والابتداء : كثيراً ما تتعدّد الدّلالة ولا سيما في القرآن الكريم لجواز الوقف والابتداء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ آل عمران: ٧، قال الزمخشري (ت٥٣٧ه) عند تفسيره لهذه الآية المباركة : ((أي لا يهتدي الى تأويله الحق الذي يجب ان يحمل عليه إلّا الله وعباده الذين رسخوا في العلم أي ثبتوا فيه وتمكّنوا وعضّوا فيه بضرس قاطع ومنهم من يقف على قوله : ﴿ إِلاَّ اللّهُ ﴾ ، ويبتدىء:﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾))(٧)، فإذا وُقِفَ على لفظ الجلالة فإنّ تأويل القرآن يكون مختصّاً بالله تعالى فحسب ، على حين أنّ قراءة الوصل تجعل الراسخين في العلم ممّن يعلم تأويل القرآن أيضاً .

٤. طبيعة اللغة وطواعيتها ، تُعدّ اللغة من أهم الظواهر التّي تعكس طبيعة المتكلّم ، ولا غرابة في أنْ تطالعَنا اللغة أحياناً بعناصر تركيبيّة محيّرة ، لا يعرف لها وجه دلاليّ محدد، ولا يمكننا أن نجد لها أسباباً سوى طبيعة اللغة ، إذ تواجهنا هذه العناصر المحيّرة بعبارات لم تخرج على القاعدة، ولم يؤثر فيها أمرٌ سياقي ، ويتجلّى هذا بمظاهر مختلفة ومتنوعة ، من ذلك على سبيل التّمثيل أن يصلح الموقع الذي يشغله لفظ ما في نمط تركيبي معين لغير وجه ، لعدم وجود قرينة حاسمة (٨) ، ومن هذا النّمط قوله تعالى: ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ الأعلى: ١ ، إذ ((يجوز فيه كون الأعلى صفة للاسم أو صفة للرب)) (٩)، وعلّة هذين الوجهين الجائزين ، ((تعذّر ظهور الحركة على الاسم، فيجوز فيه أن يكون في موضع نصب، صفة لـ (اسم) الذي عُرِّف بالإضافة، ويجوز فيه أيضاً أن يكون في موضع جرّ صفة لـ (رب) الذي عُرِّف بالإضافة)) (١٠) ، وعلى الأول تكون دلالة الآية : سبح الاسم الأعلى لربك ، وعلى الثاني تكون الدّلالة : سبّح اسمه ربك الأعلى.

ومن المهم القول إنّ هذه المسألة لا تقتصر على اللغة العربيّة فحسب ، بل إنّ الغموض في البنية التّركيبيّة أمر شائع في مختلف اللغات الإنسانيّة (١١).

٥. الاجتهاد : يولّد اجتهاد العلماء عموماً والمفسّرين تحديداً أوجهاً دلاليّة جديدة لكثير من النّصّوص ولاسيما القرآنيّة منها ، فيغني اجتهاد العلماء النّصّ المدروس برأي جديد فضلاً عمّا كان سابقاً من آراء. وقد يكون ما أُضيف قويّاً ، فيلغي ما تقدّمه أو يضعّفه ، أو يكون غير مختلف عما قبله من حيث القوّة والضعف(١٢) ، فيبقى وجهاً من الأوجه الدلاليّة المقبولة والجائزة.

٦. عقيدة المفسّر أو العالم عموماً : لا ريب في أنّ عقيدة الانسان لها أثر فاعل في فهم النّصّوص والكشف عن دلالتّها ، واختلاف مذاهب المفسّرين سيؤدي حتماً إلى تعدّد دلالة النّصّ بناءً على هذا الاختلاف ؛ ((لأنّ كلّ واحدٍ منهم نَصَرَ مذهبَه وتأوّل على ما يطابق أصله))(١٣).

٧. تعدّد دلالة الصّيغة الواحدة : تشترك أحياناً بعض الصّيغ الصّرفيّة في الدّلالة على أكثر من معنى ، نحو(فعيل) التّي يشترك فيها المصدر نحو (صهيل) ، والصّفة المشبهة باسم الفاعل نحو (كريم) ، واسم المفعول نحو (طريد) ، والمبالغة نحو (سميع) (١٤) ، ومثال ذلك من تفسير التّبيان (النّطيحة) ، في قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ ﴾ المائدة: ٣، إذ يرى الطّوسيّ (ت ٤٦٠هـ) أنّ المقصود بـ (النّطيحة) هي التّي تَنْطَحُ أو تُنْطَحُ، فتموت ، ويكون المعنى على الأول : حُرِّمَتْ عليكم النّاطحةُ التّي تموت من نطاحها. وعلى الثاني : حُرِّمَتْ عليكم المنطوحةُ التّي تموت بسبب النّطح(١٥) .

٨. الاشتراك اللفظي في معاني المفردات(١٦) ، إذ قد يكون للكلمة أكثر من معنى ، وليس في السّياق ما ينصّ على أحدها ، فتكون الدّلالة حينئذ محتملة لأكثر من وجه ، ومثال ذلك كما ورد في التّبيان (المولى)، يقول الطّوسيّ: ((والمولى على وجوه: فالمولى المُعتِق، والمولى المُعتَق، والمولى العصبة، والمولى ابن العم، والمولى الحليف، والمولى الولي، والمولى الاولى بالشيء والاحق. فالمعتق مولي النّعمة

بالعتق، والمعتق ؛ لأنه مولى النّعمة ، والمولى الورثة ؛ لانهم أولى بالميراث ، والمولى الحليف ؛ لأنهّ يلي المحالف أمره بعقد اليمين، والمولى ابن العم ؛ لأنه يلي النّصرّة لتلك القرابة، والمولى الولي ؛ لأنّه يلي بالنّصرّة. وفي التّنزيل: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿١١﴾ ﴾ محمد: ١١ ، أي لا ناصر لهم، وهو ناصر المؤمنين، والمولى السّيد ؛ لأنّه أولى بمن يسوده)) (١٧) .

٩. الاختلاف في إرادة الحقيقة أو المجاز(١٨): إنّ بعض التّعبيرات يجوز أن يُرادَ بها الحقيقة أو المجاز فتعدّد الدّلالة نتيجة لذلك ، ومنه قوله تعالى :﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ ۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٤٠﴾ ﴾ هود: ٤٠. فقيل إنّ التّعبير حقيقي والمُراد بالتّنور هو تنور الخبز الحقيقي ، وقيل هو تعبير مجازي وهو كناية عن الشدة وحضور العذاب، كقولهم (حمى الوطيس) إذا اشتد الحرب(١٩).

١٠. اختلاف التّعلّق: إنّ جواز تعلّق شبه الجملة بأكثر من موضع نحويّ له أثر في تعدّد الدّلالة ، فعلى سبيل المثال قوله تعالى: ﴿ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ۚ فَلَمَّا جَآءَهُۥ وَقَصَّ عَلَيْهِ ٱلْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ ۖ نَجَوْتَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ القصص: ٢٥ ، فالجار والمجرور (على استحياء) إذا علقته بالفعل (تمشي)((كان المعنى أنّها تمشي على استحياء ، وإذا ربطته بـ(قالتّ)المتأخر كان المعنى أن القول على استحياء ، أي (على استحياء قالتّ)))(٢٠).

١١. تعدّد الاحتمالات الإعرابيّة: إنّ احتمال الكلمة لأكثر من إعراب سيؤدي في كثير من الأحايين إلى تعدّد معانيها مع كلّ وجه إعرابي ، فإعراب الكلمة مفعولاً به يختلف عن إعرابها حالاً أو تمييزاً ، وهكذا . ومثال ذلك قولنا : (أقبل خمسة عشر رجالاً) ، فـ(رجالاً) ((يحتمل الحال والتّمييز ، فمعنى الحال أنّهم

أقبلوا يمشون على أرجلهم ، ومعنى التّمييز أنّهم خمسَ عشرةَ جماعةً ، كلّ جماعة هي رجال)) (٢١).

١٢. احتمال الخبر والانشاء(٢٢) : يرد بعض الكلام العربي محتملاً الخبر والإنشاء ممّا يجعله ذا دلالة متعدّدة ، ومن ذلك في كتاب الله قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ﴾ الفاتحة: ٢ ، إذ يرى الآلوسي (ت١٢٧٠ه) ((أنّ الحمد إخبار عن محاسن الغير مع المحبة والإجلال ... ولذا كان الحمدُ إخباراً يتضمّن إنشاءً))(٢٣) . ومثاله أيضاً قول الرّسول الأكرم (ﷺ) : ((رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا سَمْحًا إِذَا بَاعَ سَمْحًا إِذَا اشْتَرَى سَمْحًا إِذَا قَضَى))(٢٤) ، فقوله (ﷺ) (رحم الله) ، ((يحتمل الإخبار بأنّ رحمة الله ستنال هذا المرء السّمح ويحتمل أنّ هذا دعاء له من الرّسول بالرّحمة)) (٢٥)

١٣. الحذف المؤدّي إلى الاتّساع الدّلاليّ(٢٦) ، إذ يرى ابن السّراج (ت ٣١٦ه) ((أنّ الاتساع ضربٌ من الحذف)) (٢٧) . ومثال ذلك قوله تعالى :﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ۝٨٢ ﴾ التّوبة: ٨٢ ، قال أبو السّعود(ت٩٥١ه) :((و(قليلاً)و(كثيراً)منصوبان على المصدريّة أو الظرفيّة أي ضحكاً قليلاً وبكاءً كثيراً أو زماناً قليلاً وزماناً كثيراً)) (٢٨) . فالحذف سمح بتعدّد دلالة الآية المباركة ، فإن ذُكِر ما يعيّن الدّلالة ويحددُها تكون الدّلالة

١٤. القضمنة(٢٩): قد يضمّن اللفظ معنى لفظ آخر بقصد اشتماله على مؤدّى اللفظين، كقوله تعالى :﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ۝٦ ﴾ الإنسان: ٦، فضُمِّن الفعل ((يشرب معنى يروي ؛ لأنّه لا يتعدّى بالباء فلذلك دخلت الباء ، وإلّا فـ (يشرب) يتعدّى بنفسه ، فأُريد باللفظ الشرب والرّي معاً ، فجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد)) (٣٠) .

١٥. الإخبار بالعام عن الخاص ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ۝١٧٠ ﴾ الأعراف: ١٧٠، فقد عُدِل من

الخصوص إلى العموم بغية الحصول على فائدتين ، ((أحدهما : أنّ هذا الصّنف هو من المصلحين . والأخرى أنّ الأجر لا يختصّ بهؤلاء الصّنف من النّاس وإنّما يشمل كلّ المصلحين ، فدخل فيه هؤلاء وغيرهم من المصلحين))(٣١).

ثالثا : الطوسي و فكرة التّعدّد عنده:

أ ـ الطوسي:

يدرك الباحثان ضرورة أن يُتَرْجِما للشّيخ الطّوسيّ ، وأن يعرّفا به ويبسطا القول في كلّ ما يتعلّق بجوانب حياته السياسيّة والعلميّة والاجتماعيّة ونحو ذلك ، بَيْدَ أنّ أقلام الباحثين لم تترك صغيرة ولا كبيرة ولا شاردة ولا واردة عن حياة هذا المفسّر الأجل إلّا وسجّلتها وأفاضت الحديث عنها ، ممّا دعا الباحثين إلى الاكتفاء بذكر شذرات من حياته، والنأي عن التفصيل خشية التكرار وإعادة ما ذكره الدارسون الآخرون.

هو أبو جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ الملقّب بالطّوسيّ نسبةً إلى مدينة طوس بخراسان(٣٢). ولد في شهر رمضان سنة (٣٨٥هـ) ، ونشأ في طوس ، وقضى فيها مدّة شبابه الأولى، حيث تلقّى تعليمه الأوّليّ هناك ، ثمّ رحل إلى بغداد سنة(٤٠٨هـ) ، وقد تتلمَذ فيها على عدد من الشيوخ ، أشهرهم: أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النّعمان المعروف بابن المعلّم والملقّب بالشيخ المفيد(٣٣) (ت٤١٣هـ)، وبعد وفاته انتقل إلى مجلس عليّ بن الحسين الموسويّ المعروف بالشريف المرتضى(ت٤٣٦هـ) نقيب الطالبيين آنذاك ، وقد كان المرتضى أكثر أهل زمانه أدباً وعلماً وفضلاً(٣٤)، فلازمه الطوسي زمناً طويلاً . ولّما توفي انتقلت رئاسةُ المجالس العلميّة إلى الشّيخ الطّوسيّ نفسه ، وصارت داره التي بالكرخ مقصداً لطلاب العلم والفضلاء يأتونها يتتلمذون له ويحضرون دروسه ، ويسعَون لحلّ المسائل العلميّة المشكلة وإيضاح القضايا الغامضة ، وقد بلغ عدد تلاميذه ثلاثمائة من مختلف الطوائف الإسلاميّة(٣٥).

اضطر الطّوسي بسبب الاضطرابات الحاصلة في بغداد -ولا سيّما بعد الهجوم الذي تعرّضت له داره وحرق كتبه بمحضر من النّاس- إلى السفر إلى مدينة النجف(٣٦) ، ممّا أدّى إلى ازدهارها ازدهاراً كبيراً نتيجة ذلك فقد ((صيّرها مركزاً للعلم)) (٣٧)، وصارت مَحطّ رجال العِلم من كلّ حدَبٍ وصَوب، ولذا يُعدّ الطوسي ((أوّل من جعل النجف مركزاً علمياً)) (٣٨).

ظلّ الطوسي في النجف يُدَرِّس ويُملي مُحاضراته بشكل منتظم حتى وافته المنيّة ليلة الاثنين، في الثاني والعشرين من المُحرّم ، سنة(٤٦٠هـ) ، ودُفنَ في داره (٣٩).

خلّف الطّوسيّ تراثاً علمياً ضخماً ، ولعلّ من أبرزها تفسيره الموسوم بـ (التّبيان في تفسير القرآن) ، وهذا التفسير هو محلّ الدّراسة والبحث .

ب ـ فكرة التعدد عند الطوسي:

لم يكن الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي غافلاً عن فكرة التّعدّد الدلالي ، بل إنّ من يطالع تفسيره التّبيان ، يجد أنّه قد هضم الفكرة جيداً وكشف عن أركانها ، ويدل على ذلك أنّه عقد بعد فراغه من المقدمة فصلاً وسمه بـ (فصل في ذكر جمل لا بد من معرفتها قبل الشروع في التّفسير) جاء في أحد فقراته إنّ معاني القرآن على أقسام منها: ((ما كان اللفظ مشتركاً بين معنيين فما زاد عنهما ، ويمكن أن يكون كلُّ واحد منهما مراداً. فإنّه لا ينبغي أن يقدم احد به فيقول: إن مراد الله فيه بعض ما يحتمل - إلّا بقول نبي أو إمام معصوم - بل ينبغي أن يقول: إنّ الظاهر يحتمل لأمور، وكلّ واحد يجوز أن يكون مراداً على التّفصيل)) (٤٠). أي إنّ الطوسي يقرّ صراحة إنّ ثمة نصوصاً قرآنية تشترك ألفاظها بين معنيين أو أكثر ، وهذه المعاني كلها جائزة محتملة، لذا ينبغي على من يخوض في تفسير كتاب الله تعالى إجازة كلّ تلك المعاني ولاسيما مع عدم وجود دليل يحدد المعنى المطلوب .

رابعا / تعدد دلالات الصيغ:

قد تشترك معانٍ متعدّدة في صيغة واحدة ، وهذه من الظّواهر الدّلاليّة المعروفة في العربيّة ، التي من خلالها يمكن أن نكشف عن طبيعة العلاقة في الصّيغة الصّرفيّة والدّلالة المتوخاة منها ، إذ إنّ السّياق هو الذي يحدّد دلالتها من خلال القرائن

الموجهة إليها ، وقد تنبّه علماء العربيّة الأوائل على ذلك ، وكشفت كتب اللغة عن وجود محاولات جادة عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥ هـ) وعند سيبويه(ت١٨٠هـ) وكذلك ابن جني (ت٣٩٢هـ) وغيرهم ، فممّا جاء عن الخليل كما ورد في كتاب الخصائص قوله :((كأنّهم توهّموا في صوت الجندب استطالةً ومداً فقالوا (ﷺ) ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا صرّصرّ)) (٤١) ، إذ يمكن أن يفهم من كلام الخليل الفراهيدي الإشارة ((إلى ما بين الفعل الثّلاثيّ المضعّف العين (ﷺر) وبين معناه من التّناسب من حيث بنية الصيغة ودلالتها على المعنى الإفرادي لتلك الكلمة))(٤٢).

فإذا طالعنا كتاب سيبويه نراه قد أصّل سبق الخليل إلى هذا الباب ، إذ جاء فيه:((قالوا خشن وقالوا اخشوشن، وسألتُ الخليل فقال كأنّهم أرادوا المبالغة والتّوكيد كما أنّه إذا قال اعشوشبت الأرض فإنّما يريد أن يجعل ذلك كثيراً عاماً قد بالغ)) (٤٣)، فزيادة المبنى في (اخشوشن ، وإعشوشب) ونحوها من الأفعال ، أدّى إلى زيادة المعنى .

إنّ هذه الإشارات وغيرها كشفت عن وجود وظائف متعدّدة للصيغة الواحدة تثري السّياق بدلالات متعدّدة واسعة بحسب القرينة الموجهة لها ، فالمعاني ((الوظيفيّة التي تعبّر عنها المعاني الصّرفيّة هي بطبيعتها تتّسم بالتعدّد والاحتمال ، فالمبنى الصّرفيّ الواحد صالح لأن يعبّرَ عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقّق بعلامة ما في سياق ما)) (٤٤)، فقد تشترك صيغة معيّنة بمعانٍ عدة ، وقد تُراد كلُّ هذه المعاني والدّلالات في السّياق الواحد ، ومثال ذلك اشتراك اسم الفاعل مع اسم الزّمان في لفظة (مُسْتَقَرّ) التي تدلّ على الاستقرار وزمانه ، ومنه كذلك اشتراك المصدر الميميّ مع اسم المكان في لفظة (مطْلَع) على وزن (مَفْعَل) ، وإلى غير ذلك ممّا ورد في العربيّة عموماً وفي كتاب الله على وجه الخصوص ، إذ لا تلحظ قرينة معيّنة تحدّد المسار الدلاليّ لهذه الألفاظ ، ممّا يدعو المفسّر والمطّلع بصورة أعمّ إلى إجازة أيّ دلالة منها أو إجازتها جميعاً .

وإليك بعضاً من هذه الصّيغ ذات الدّلالات المتعدّدة في السّياق الواحد التي أوردها الطّوسيّ في تفسيره :

- تعدّدُ دلالةِ المصدر:

عرّف ابن جنّي المصدر بأنّه : ((كلّ اسم دلّ على حدَث وزمان مجهول ، هو وفعله من لفظ واحد)) (٤٥)، وقد أسماه النّحويون القدماء(٤٦) تسميّات عدّة : كالحدَث ، واسم الحدَث ، والفعل . والمصادر في لغة العرب على أنواع منها : المصدر الصّريح ، والمصدر الميميّ ، ومصدرا المرّة والهيأة ، وغير ذلك .

وقد يُقام المصدر مقام الوصف لقصد المبالغة في المعنى ، أي لإضافة معنى جديد للوصف ، نحو قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾ ﴾ الأعراف: ١٤٣، أي جعله : مندكاً ، مثلما يقول الطّوسي(٤٧) ، فعبّر عن وقوع الحدث على الجبل بالحدث نفسه ، بغية إخراج الكلام مخرج التّفخيم والتّهويل ؛ وذلك للمبالغة فيه ، إذ إنّ المصدر يستوعب دلالة الحدث كلّها خلافاً لاسم المفعول ، فإنّه يعبّر عن حدثٍ عابر لا مبالغة فيه ولا تعظيم.

وقد وقف الطّوسيّ عند كثير من المصادر وأماط اللّثام عن الدّلالات المتباينة التي تحتملها بما يتوافق مع الجو العام للآية محلّ التّفسير، وفيما يأتي أمثلة مبيّنة لذلك من التّبيان :

١. ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾ ﴾ البقرة: ٣٦.

أجاز الشّيخ الطّوسيّ في قوله تعالى: (مُسْتَقَرّ) وجهين دلاليين جائزين ، استناداً إلى جواز أن تكون (مُسْتَقَرّ) مصدراً ميمياً أو أن تكون اسم مكان ، قال : (((مُسْتَقَرّ) يحتمل أن يكون بمعنى الاستقرار ، ويحتمل أن يكون بمعنى المكان الذي يستقر فيه))(٤٨) ، وهذا ما قال به جلّ المفسّرين(٤٩) ، ومنهم على سبيل التّمثيل الشّيخ محمد الشّوكاني(ت١٢٥٥هـ) الذي استدلّ بنصوص قرآنيّة تعضد ما ذهب إليه

، قال:((والمُراد بـ (مُسْتَقَرّ) موضع الاستقرار ومنه : ﴿ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴿٢٤﴾ ﴾ الفرقان: ٢٤ ، وقد يكون بمعنى «الاستقرار ومنه : ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ ﴿١٢﴾ ﴾ القيامة:١٢، فالآية محتملة للمعنيين)) (٥٠).

واحتمل الألوسيّ على بُعْدٍ أن يكون ((اسم مفعول بمعنى ما استقر ملككم عليه وتصرّفكم فيه ، وأبعد منه احتمال كونه اسمَ زمان)) (٥١) . ولم يذكر الألوسيّ علّة هذا البعد على الرّغم من أنّ الصّيغة يشترك فيها المصدر الميمي واسم المفعول واسما المكان والزّمان ، وهي واردة في سياق يتيح لها أن تجمع بين كلّ هذه الدّلالات من دون إخلال ولا تضارب فيما بينها .

فكلمة (مُسْتَقَرّ) على ما يظهر تفيد كلّ هذه الوجوه المتقدّمة ، وعليه يكون المقصود بقوله تعالى : وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ ، ولكم في الأرض قرار ، وموضع استقرار تستقرون فيه وهي المنازل في الحياة والقبور في الممات ، وزمان استقرار معيّن ثم تغادرون الأرض إلى الحياة الآخرة ، وكذلك لكم في الأرض ما يستقر عليها وما تتصرفون فيه.

واستناداً إلى ما مرّ يمكن القول باطمئنان : إنّ (مُسْتَقَرّ) هي الكلمة الأنسب والأوفق في هذا الموطن القرآنيّ المبارك ؛ لاشتمالها على أكثر من دلالة مبتغاة ، تتوافق مع سياق الآية الكريمة.

٢. ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾ ﴾ البقرة: ٢١٦.

جاء في تفسير التّبيان أنّ كلمة (كره) في الآية الكريمة إمّا أن يُراد بها المصدر ، وإمّا أن يكون المُراد بها معنى اسم المفعول ، قال الطّوسيّ : ((وفي قوله وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ حذفٌ - في قول الزّجاج وغيره - لأنّ تقديره: وهو ذو كره لكم ، ويجوز أن يكون معناه: وهو مكروه لكم ، فوقع المصدر موقع اسم المفعول ، ومثله قولهم: رجل رضى بمعنى ذو رضى، ويجوز أن يكون بمعنى مرضي))(٥٢)،وقد أخذ بهذا الرّأي الطّبرسيّ(ت٥٤٨هـ) من دون الإشارة إلى ذلك(٥٣) .

ويكاد يجمع كلّ المفسّرين(٥٤) على الاحتمالين المتقدّمين ، بيد أنّهم لم يذكروا في احتمال المصدريّة أنّ ثمّة (ذو) محذوفة في الآية المباركة ، وإنّما قالوا إنّ المصدر وُضِعَ موضع الوصف للمبالغة ، كقول الخنساء :

تَرتَعُ ما رَتَعَت حَتّى إذا ادَّكَرَت فَإنَّما هِيَ إقبالٌ وَإدبارُ(٥٥)

فـ (إقبال وإدبار) مصدران أُرِيْدَ بهما المبالغة في وصف النّاقة التي تُقْبِل وتُدْبِر، لطغيان هذين الوصفين على الذّات وسائر الصّفات. وهو من باب سعة الكلام على ما يرى سيبويه (٥٦).

والأمر ينطبق على الآية الكريمة ، فكأنّ القتالَ في نفسه كراهةٌ ؛ لفرط كراهة المسلمين له ونفورهم منه .

ومع إجلال الباحثين لما ذكره المفسّرون الفضلاء ومنهم الشّيخ الطّوسيّ من جواز حمل (فُعْل) على (مفعول) نحو (خبز) بمعنى (مخبوز) ، غير أنّه أن لا مبرر لهذا الحمل في الآية الكريمة ، مادام المصدر وُضع موضع اسم المفعول بغية الدّلالة على معناه مع المبالغة في ذلك، أي إنّ المصدر (كره) دلّ على معنى اسم المفعول (مكروه) فضلاً عن المبالغة فيه ، فكأنّ القتالَ صار الكراهةَ نفسَها ، وذلك لما يحمله القتال من شدائدَ ومشاقٍّ ، وما يسبّبه من جراحٍ موجعة وقطعٍ للأعضاء وإزهاقٍ للأرواح ،وخسائرَ للأموال وفراقٍ للأهل والأحبّة والرّاحة والدّعة، وهذه المعاني الكثيرة والمتّصلة بالقتال لا تُفْهَم بإيراد اسم المفعول (مكروه)بدلاً عن المصدر(كره).

٣.﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٥﴾ ﴾ يونس: ٥.

ورد في تفسير التّبيان أنّ لفظة (ضياء) تحتمل أن تكون جمعاً للمفرد (ضوء) على أنّ واوه قلبت ياءً لوقوعها بين كسرة وألف في جمع على زنة (فِعَال) ، وأن تكون مصدراً للفعل الثّلاثي (ضاء) ، فقد نقل الطّوسيّ عن أبي علي الفارسي (ت٣٧٧ه) قوله : ((لا يخلو (ضياء) من أن يكون جمعَ ضوء كسوط وسياط ، وحوض وحياض . أو مصدرَضاء يضوء ضياءً مثل : عاذ يعوذ عياذاً ، أو قام يقوم قياماً . وعلى أيّ الوجهين حملته فالمضاف محذوف ، والمعنى جعل الشّمس ذات

ضياء ، والقمر ذا نور. أو يكون جعل النّور والضّياء لكثرة ذلك فيهما))(٥٧). وكذا قال جمهور المفسّرين (٥٨).

ويبدو أنّ (ضياء) هنا مصدر وليس جمعاً ؛ وأنّ الآية الكريمة محمولةٌ على المبالغة ؛ لأنّه لما عَظُم الضّوء والنّور في الشّمس والقمر جُعلا كأنّهما الضّياء والنّور ، وهذا كما تقول العرب للرجل الكريم : (إنّه كَرَمٌ) ، أي لكرمه المُبَالَغ فيه صار كأنّه الكرمُ عينُهُ (٥٩)، فكيف لا تُوْصَف الشّمس بأنّها ضياء وقد جعلها اللهُ تعالى حقيقةً وليس مجازاً المصدرَ الأساسيَّ للضوء؟ ويحسب الباحثان كذلك أنّ تقدير (ذات) يُخلّ بهذا المعنى المبتغى ، فضلاً عن كونه يقحم في النّصّ القرآنيّ ما ليس منه .

ـ تعدّدُ دلالةِ اسمِ الفاعل :

اسم الفاعل ((هو الذي يَعمل عملَ فعلهِ ويجري عليه، ويطّردُ القياس فيه))(٦٠)، ويُشتَقّ هذا الاسم من الفعل المبني للمعلوم ، ويُفيد الدّلالة على تجدّد الفعل . ويُصاغ من الثّلاثيّ على زِنة (فاعل) ، ومن غير الثّلاثيّ على زِنة الفعل مع قلب حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر(٦١).

واسم الفاعل أحد أصناف المشتقّات ، وصيغته دالّة على الحدث والذّات ومعناها التّجدّد والحدوث (٦٢) ، ويختلف الحدث بين اسم الفاعل والصّفة المشبّهة، فالحدث في الأوّل طارئ لا ثابت ، على حين أنّ الحدث في الثّاني يدلّ في الغالب على الثّبات والدّوام.

وتأتي أحياناً صيغة اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول كقوله تعالى :﴿ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ ﴾ الطّارق: ٦، قال الطّوسيّ : ((وماء دافق معناه مدفوق)) (٦٣) أي إنّ (دافق) وإن كان على زنة (فاعل) لفظاً ولكنّه بمعنى (مفعول) . وكذلك قد تشترك صيغة (فاعلة) مع المصدر ، ومثاله (لاهية ، ولاغية) ، ونحو ذلك كما سيأتي .

ولم يغفل الشّيخ أبو جعفر الطّوسيّ هذه المسألة ، بل وقف عند هذه الصّيغة وكشف الوجوه الدّلاليّة الجائزة فيها ، وفيما يأتي أمثلةٌ من تفسير التّبيان توضّح ذلك وتظهره :

١. ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ ﴾ المائدة: ١٣.

(خائنة) في الآية الكريمة يجوز فيها أمران على رأي عدد كبير من المفسّرين الفضلاء، هما(٦٤):

أ ـ أنّها مصدر بمعنى الخيانة ، ويكون المُراد بالآية : ولا تزال تطّلع على خيانة منهم ، ونحو هذا المصدر كثير في كتاب الله الكريم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ الواقعة: ٢،وقوله تعالى ﴿ لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً ﴿١١﴾ ﴾ الغاشية: ١١. فـ (كاذبة ، ولاغية) مصدران على وزن (فاعلة) ، وقد أُلْحِقَتْ بهما التّاء لقصد المبالغة .

ب. أنّ (خائنة) اسم فاعل ، وهو صفة لموصوف محذوف والتّقدير : فرقة خائنة ، أو طائفة خائنة ، وبناءً على ذلك تكون التّاء للتّأنيث ؛ لأنّ الصّفة تتبع الموصوف ولمّا كانت (فرقة) مؤنّثاً وجب تأنيث صفتها أيضاً .

وهذا ما ذهب إليه صاحب التّبيان حين ذكر أنّ((قوله: ﴿ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ ﴾ معناه على خيانة منهم و«فاعلة في أسماء المصادر كثير، نحو : عافاه الله عافية،﴿بِالْخَاطِئَةِ﴾ الحاقة: ٩، و ﴿بالطَّاغِيَةِ﴾ الحاقة: ٥، ويقال: قائلة بمعنى القيلولة . كلّ ذلك بمعنى المصدر وراغية الإبل وثاغية الشّاة . ويقال : رجل خائنة ... فخائنة على وجه المبالغة، كما قالوا: رجل نسابة ... ويجوز أن يكون على خائنة معناه على فرقة خائنة)) (٦٥).

وأجاز ابن عادل (ت٨٨٠هـ) في تفسيره اللباب رأياً ثالثاً قوامه المزج بين الرّأيين السّابقين ، وهو أنّ (خائنة) اسم فاعل والتّاء للمبالغة ، والمقصود : ولا تزال تطّلع على شخص خائنة منهم ،أي كثير الخيانة ، وهذا مثل قولهم : (رجل راوية)(٦٦).

ومع وجاهة ما تقدّم من آراء المفسّرين ، يرى الباحثان أنّ الرّأي الثّاني هو الرّاجح ، فـ(خائنة) اسم فاعل وليس مصدراً ؛ وذلك لأنّ حملها على المصدريّة سيجعل دلالة الآية تنصبّ على حدث الخيانة فقط ، لكون المصدر كما هو ثابت : ((الاسم الدّال على الحدث الجاري على الفعل))(٦٧) ، على حين أنّ حمل

الصّيغة على اسم الفاعل سيجعل دلالتها تتّسع لتشمل الحدث وهو الخيانة ومن قام به وهم بنو إسرائيل ؛ لأنّ اسم فاعل يدلّ على الحدث وفاعله(٦٨) .

أمّا فيما يتعلّق بالتّاء المتّصلة بـ(خائنة) فإنّها تاء التّأنيث وليست تاء المبالغة ؛ لأنّ الآية المباركة تتحدّث عن فرقة خائنة من بني إسرائيل لا عن شخص خائن واحد ، وهذا ما يتكشّف من ضمائر الجماعة في قوله تعالى : .﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ ﴾ فالأمر في الآية مختلف عن قول العرب : (رجل راوية) لمن كان كثير الرّواية .

٢.﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا ﴿١٢﴾ ﴾ الإسراء: ١٢.

أجاز بعض المفسّرين(٦٩) في صيغة اسم الفاعل (مُبْصِرة) المصوغ من الفعل (أبصر) وجهين دلاليين مقبولين ، هما :

أ. وجعلنا آية النّهار مضيئة منيرة ، والمُراد بآية النّهار هي الشّمس ، وهذا مأخوذ ((من قول العرب: أبْصَرَ النّهارُ إذا أضاء وصار بحالة يُبْصَرُ بها))(٧٠)،علماً أنّ إسناد الإبصار إلى النّهار إسناد مجازيّ ؛ لأنّ الإبصار من مميّزات ضوء الشّمس وخصائصه ، وليس من مميّزات النّهار .

ب. جعلنا أهل النّهار بصراء ، وهو ((من باب (أفْعَل) المُراد به غير من أسند إليه، كـ(أضْعَف الرّجلُ) إذا كانت دوابّه ضعافاً ، وأجْبَنَ إذا كان أهلُهُ جبناء)) (٧١).

وكذا يرى الشّيخ أبو جعفر الطّوسيّ ، فقد جاء في التّبيان أنّ (مُبْصِرة) فيها قولان ، ((أحدهما : مضيئة للأبصار . الثّاني : جعلنا أهله بُصُراً فيه ، كما يقال: رجلٌ مُخْبث ، أي أهله خبثاء ، و رجلٌ مُضْعِف أي أهله ضعفاء ، فكذلك النّهار مبصراً ، أي : أصحابُهُ بصراءُ)) (٧٢).

ونقل الألوسيّ وجهاً آخر فضلاً عمّا سلف ، وهو أن تكون الصّيغة للنّسب والمقصود أنّها ذات إبصار(٧٣)؛ وقد أجاز ذلك لأنّ اسم الفاعل قد يدلّ على

النّسبة إلى الشّيء ، كقولنا لصاحب النّبل نابل ، ولصاحب الرّمح رامح ، ولصاحب السّيف سائف ، ولصاحب الدّرع دارع ولصاحب اللبن لابن ، واسم الفاعل هنا ليس بجارٍ على الفعل إنّما هو اسم صِيْغَ لذي الشّيء ، فإنّك لا تقول : دَرَع يدرع ولا لَبن يلبن(٧٤)، بل هو يدلّ على النّسب فحسب ، فكأنّه قال (درعيّ) ونحوه(٧٥)، لأنّ : ((النّسبة نسبتان ؛ نسبة بالحروف ونسبة بالصّيغة)) (٧٦). ولكنّ الألوسيّ لم يلتفت إلى أنّ النّسبة في اسم الفاعل مقتصرة على ما بُني على وزن (فاعل) ، أمّا بُني على وزن (مُفْعِل) كـ(مُبْصِر) فلا ينطبق عليه الكلام ، بدليل الأمثلة المتقدّمة التي جاءت كلّها على وزن (فاعل)، ودليل ذلك أيضاً ما جاء في كتاب المقتضب :((فإن كان ذا شيء أي صاحب شئ بُنيَ على(فاعل)...فقلت رجل فارس ، أي صاحب فرس ورجل دارع ونابل وناشب أى هذا آلته)) (٧٧).

وعليه فإنّ حَمل (مُبْصِرة) على النّسب ليس مقبولاً ؛ وذلك لغياب الدّليل اللغوي الذي يعضده .

وإذا تأمّلنا الوجهين الدّلاليّين اللذين ذكرهما معظم المفسّرين نجد أنّهما وجيهان وجديران بالقبول ؛ ويبدو أنّ النّظم القرآني - والله أعلم- جاء بصيغة (مُبْصِرة) لتشتمل الآية عليهما معاً ؛ فالله تعالى جعل أهل النّهار بصراء ، وجعل آية النّهار وهي الشّمس مُبْصِرة مضيئة يبصر النّاس بسببها ، على حين محا آية الليل وهي القمر؛ فالقمر ((مطموس لا نور في جرمه ، ولكنّه يكتسب الإنارة بانعكاس شعاع الشّمس على كُرَتِه)) (٧٨) .

٣.﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾ ﴾ الحاقة :٢١.

جاء في تفسير التّبيان أنّ لفظة (راضية) تحتمل دلالتّين ممكنتين ، هما :

أ. أن تكون (فاعلة) بمعنى (مفعولة) ، أي (راضية) بمعنى (مرضيّة) ، ومُراد الآية : فهو في عيشة مرضيّة من قبل صاحبها .

ب. (راضية) بمعنى (فاعلة) ، وقد أُسْنِدَتْ إلى (عيشة) إسناداً مجازيّاً ، مبالغةً في نعت صفاء العيشة وخلوصها من كلّ منغص ، فكأنّها رَضِيَتْ عن نفسها ، فنُسِبَ ((الفعلُ إليها مجازاً وهو لصاحبها حقيقةً)) (٧٩) .

قال الطّوسيّ : ((وراضية معناه مرضيّة ، فـ (فاعلة بمعنى مفعولة) ؛ لأنّه في معنى ذات رضا ، كما قيل: لابن وتامر، أي ذو لبن وذو تمر..... وقيل: هو كقولهم : ليل نائم ، وسر كاتم ، وماء دافق ، على وجه المبالغة في الصّفة من غير التباسٍ في المعنى، فعلى هذا جاء عيشة راضية)) (٨٠). ووافقه في ذلك بعضٌ من علماء التّفسير(٨١).

وأجاز مفسّرون آخرون (٨٢) أنّ يكون المُراد بـ(راضية) هو النّسبة كالدّارع والنّابل ، فيكون مُراد الآية : في عيشةٍ ذات رضا ، أي ثابت ودائم لها الرّضا، وهو المعنى الذي أرجعه الطّوسيّ إلى معنى (مرضيّة) كما يتّضح من نصّه أعلاه ، وقد شايعه على ذلك الألوسيّ الذي يقول : ((ومعنى ذات رضى ملتبسة بالرّضا فيكون بمعنى مرضيّة أيضاً))(٨٣).

وأظنّ أنّ تعبير السّماء جمع بصيغة (راضية) اسم الفاعل واسم المفعول والنّسبة ، فالعيشة راضية بأن تكون ليّنة مُنْقَادة لمن أُوْتِيَ كتابه بيمينه ، فكأنّها الفرسُ المرفوعة التي تتّضع إذا دنا منها صاحبُها حتى يستويَ عليها(٨٤) ، وهي مرضيّة من قبل صاحبها غير مكروهة إطلاقاً ، ولّما كانت العيشةُ راضيةً ومرضيّةً على الدوام صحّت النّسبة إليها أنّها ذات رضا ثابت وأزلي .

- **تعدّدُ دلالة صيغة (فَعِيْل)**:

تُعدُّ صيغة (فَعِيْل) من الصّيغ المشتركة بين معان عدّة ، فقد تكون مشتركة بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة، يقول الميداني (ت٥١٨هـ) :((وربّما اشترك فاعل وفعيل في بناء واحد)) (٨٥) ؛ ومثال ذلك كما جاء في تفسير التّبيان (عَلِيْم) في ((قوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾﴾ البقرة: ٢٩ ، معناه عالم وفيه مبالغة ، وإنّما أراد اعلامهم أنّه لا يخفى عليه شيءٌ من أفعالهم الظّاهرة والباطنة، والسّر والعلانية))(٨٦)، ويمكن أن يُفْهَمَ من كلامه أنّ صيّغَ المبالغة مشتقّة من اسم الفاعل، ولكنّ اسم الفاعل عندما دلّ على الكثرة والمبالغة بالحدث صار صيغة مبالغة.

وتأتي (فَعِيْل) للدّلالة على المصدر ، ويكون ذلك في (فَعَل) الدّال على سير أو صوت ، جاء في الكتاب : ((وقالوا : وجب قلبه وجيباً ووجف وجيفاً ورسم البعير رسيماً ، فجاء على (فَعِيْل) كما جاء على (فُعَال) ، وكما جاء (فَعِيْل) في الصّوت

كما جاء (فُعَال) وذلك نحو الهدير والضّجيج والقليخ والصّهيل والنّهيق والشّحيج فقالوا قلخ البعير يقلخ قليخاً وهو الهدير))(٨٧).

وكذا تجيء صيغة (فَعِيْل) مُراداً بها الصّفة المشبهة ، وتطّرد اطّراداً كبيراً في أفعال (فَعُل- يَفْعُل) ، قال سيبويه : ((هذا باب أيضاً في الخصال التي تكون في الأشياء، أمّا ما كان حسناً أو قبحاً فإنّه ممّا يُبْنى فعله على فعُل يَفعُل ...وتجيء الأسماء على (فعيل) وذلك قبيح ووسيم وجميل وشقيح ودميم)) (٨٨) ، أي إنّها تدلّ على الثّبوت فيما هو خلقة أو بمنزلة الخلقة .

ويُنقَل (فَعِيْل) من الصّفة المشبهة إلى المبالغة فيدلّ على أنّ المبالغة بها صارت للموصوف كالطّبيعة ، فقد ورد في همع الهوامع أنّ صيغ المبالغة تتفاوت في المبالغة ، ((فـ (فَعُول) لمن كثر منه الفعل ، و(فُعَال) لمن صار له كالصّناعة ... و(فَعِيل) لمن صار له كالطّبيعة))(٨٩)، أي إنّها تدلّ ((على معاناة الأمر وتكراره حتى أصبح كأنّه خلقةً في صاحبه وطبيعة فيه كـ(عليم)، أي هو لكثرة نظره في العلم وتبحّره فيه أصبح العلم سجيّة ثابتة في صاحبه كالطّبيعة فيه ، ومثل ذلك في الصّفة المشبهة :«فقيه وخطيب))(٩٠) .

وترد (فَعِيْل) أحياناً في سياقات تنعدم فيها القرائن الدّالة على إرادة معنى محدّد بعينه ، ممّا يدع جميع الاحتمالات جائزة ويمكن القول بها ، وهذا ما وجده الباحثان في تفسير التّبيان ، وفيما يأتي أمثلة قرآنيّة موضّحة لذلك :

١. ﴿ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴾ البقرة: ٣٢ .

تشتمل هذه الآية الكريمة على تعدّد دلاليّ تحصّل من إيراد (الحكيم) على صيغة (فَعِيْل) ، فقد أجاز جمع من المفسّرين(٩١) في هذه الصّيغة وجهين ، هما :

أ. أن تكون بمعنى (فَاعِل) أي : إنّك أنت العليم الحاكم ، والحاكم : ((هو القاضي العدل))(٩٢) ، وعلى هذا فهي من صفات الذّات المقدّسة .

ب. أن تكون بمعنى (مُفْعِل) ، والمُراد : إنّك أنت العليم المحكم لأوامرك وأفعالك كي لا يتطرّق إليه الفساد ، يقول القرطبي (ت٦٧١هـ) :((يجيء الحكيم على هذا من

صفات الفعل صُرِفَ عن (مُفْعِل) إلى (فَعِيْل) كما صُرِفَ عن مُسْمِعٍ إلى سَمِيْع ومُؤْلِمٍ إلى أَلِيْم)) (٩٣)، وعليه فهي من نعوت أفعال الله لا من نعوت ذاته.

وإلى هذا ذهب الشّيخ الطّوسيّ بقوله : ((وقوله: (الحكيم) يحتمل أمرين، أحدهما : أنّه عالم ؛ لأنّ العالم بالشّيء يسمّى بأنّه حكيم فعلى هذا يكون من صفات الذّات مثل العالم ... والثّاني : أن يكون من صفات الأفعال ، ومعنى ذلك أنّ أفعاله محكمةٌ متقنةٌ صوابٌ ليس فيها وجهٌ من وجوه القبح ولا التّفاوت ولا يُوْصَف بذلك في ما لم يزل)) (٩٤) .

وهكذا يمكن ملاحظة أنّ الدّلالة تباينت وتعدّدت من خلال استعمال (فعيل) بين صيغتي (فاعل ، ومُفعِل) ممّا أفاد تحقّق أمرين معاً ، أولهما : المبالغة في وصف الله تعالى بالحكمة ؛ لأنّ ((الحكيم معناه الحاكم وبينهما مزيد المبالغة))(٩٥) ، والثّاني : الإحكام والإتقان في أفعاله جلّ شأنُه ، والوصفان المتقدّمان- من دون أدنى ريب - من صفات الله تعالى ذاتاً وفعلاً .

٢.﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ١١٧ ﴾ البقرة: ١١٧.

ذهب جماعة من المفسّرين ومنهم صاحب التّبيان إلى أنّ (بَدِيْع) بمعنى (مُبْدِع)، وقد عُدِل عن اسم الفاعل (مُفْعِل) إلى (فَعِيل) ؛ لأنّ في صيغة (فَعِيل) معنى (مُفْعِل) مع مبالغة في ذلك (٩٦) ، فـ (بَدِيْع) ((يستحق الوصف به في غير حال الفعل على الحقيقة، بمعنى أنّ من شأنه إنشاء الأشياء على غير مثال واحتذاء)) (٩٧)، على حين أنّ (مبدِع) لا تطلق إلاّ حقيقة ، أي في حال الفعل فحسب ، قال الطّوسيّ: ((بَدِيْع بمعنى مُبْدِع ، مثل أَلِيْم بمعنى مُؤْلِم ، وسَمِيْع بمعنى مُسْمِع . وبينهما فرق ؛ لأن في بديع مبالغة ليس في مبدِع ، ويستحق الوصف في غير حال الفعل على الحقيقة. بمعنى أنّ من شأنه الإنشاء ؛ لأنّه قادر عليه ، ففيه معنى مبدِع)) (٩٨).

ويرى الزّمخشريّ أنّ قوله تعالى : ﴿ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ﴾،((من إضافة الصّفة المشبّهة إلى فاعلها ، أي :بديع سمواته وأرضه)) (٩٩)، وهذا أمر ثابت في اللغة ، فقد تقرّر أنّ الصّفة إذا أضيفت إلى الفاعل يكون فيها ضمير يعود إلى الموصوف ، فلا تصحّ الإضافة إلاّ إذا صحّ اتّصاف الموصوف بها ، نحو: (حسنُ الوجهِ)، إذ يصحّ

اتّصاف الرّجل بالحسن لحسن وجهه ، وفيما نحن فيه وإن امتنع اتّصافه بالصّفة المذكورة ، بيد أنّه يصحّ اتّصافه بما دلّت عليه وهو كونه مبدعاً لهما(١٠٠) .

وبلحاظ ما تقدّم يمكن القول إنّ صيغة (فعيل) أكسبت الآية المباركة اكتنازاً دلاليّاً جليّاً ، فقد جمعت بين معنيين مطلوبين بلفظ واحد فحسب ، فلا ريب أنّ الله تعالى بديع السّموات والأرض، ومبدعهما في الوقت نفسه.

٣. ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾ ﴾ الأعراف: ١٦٥.

يتضمّن قوله تعالى: ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ دلالتين على رأي طائفة من المفسّرين(١٠١) ، إذ أجازوا في بَئِيسٍ ما يأتي :

أ. يحتمل أن يُراد به الوصف ، والمقصود : فأخذنا الذين ظلموا بعذاب شديد ؛ لأنّ من معاني (بئيس) الشّدّة ، قال ابن فارس (ت٣٩٥هـ) : ((والبُؤْس : الشّدّة في العيش))(١٠٢)، وجاء في لسان العرب : ((والبُؤْسُ الشّدّة))(١٠٣). ويكون الفعل مشتقّاً من (بؤُس) المضموم العين ، قال محمّد بن أبي بكر الرّازي (ت٧٢١هـ) : ((تقول منه بَؤُس الرّجل بالضمّ فهو بئيسٌ كـ «فعيل ... وعذابٌ بئيسٌ أيضاً، أي شديد))(١٠٤) .

ب. يحتمل أن يُراد به المصدر ، أي : بعذاب ذي بؤس ، ويكون الفعل مشتقّاً من (بئس) مكسور العين ، ورد في مختار الصحاح : ((و بَئِسَ الرّجل بالكسر بؤساً وبئيساً اشتدت حاجته فهو بائسٌ وبئيسٌ اسم وُضعَ موضع المصدر)) (١٠٥).

وهذا ما أورده الشّيخ الطّوسيّ في تبيانه ، فقد جاء أنّ (فَعِيل):((يحتمل أمرين، أحدهما : أن يكون (فعيلاً) من بَؤُسَ يبْؤُسُ إذا كان شديد البأس مثل: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿٢﴾ ﴾ إبراهيم: ٢ ، ... والثّاني : أن يكون من عذاب ذي بئيس. فوضعه❖ بالمصدر ، والمصدر قد يجيء على (فعيل) مثل نكير ونذير وشحيح وعذير الحي ، والتّقدير: من عذابٍ ذي بئيسٍ ، أي : عذاب ذي بُؤْس))(١٠٦) .

ويرى الباحثان أنّ حمل صيغة (فعيل) على المصدر فيه نظر ؛ وذلك لسببين ، أحدهما : احتياجه إلى تأويلٍ فيه شيءٌ من التّكلف ، وما دام ظاهر اللفظ يجيز الحمل عليه فلا مسوّغ للتّأويل . أمّا السّبب الآخر فإنّ الغالب في المصادر التي على صيغة (فعيل) أن تأتي دالة على صوت أو سير كصهيل وخرير ودبيب (١٠٧)، و(بئيس) ليس كذلك .

ويبدو لي أنّ بئيساً يحتمل أن يكون صيغة مبالغة كما قال المفسّرون ، أي : أخذنا الذين ظلموا بعذاب شديد البأس ، مثلما يحتمل أن يكون صفة مشبّهة ، أي : بعذاب دائم البأس ؛ لأنّ (فَعِيل) ((من بناء الأوصاف الثّابتة اللازمة)) (١٠٨). فالله تعالى توعّد هؤلاء بعذاب دائم ، ابتداءً بتحويلهم إلى قردة خاسئين ، إذ يقول تعالى: ﴿ فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَّا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴿١٦٦﴾ ﴾ الأعراف: ١٦٦ ، وصولاً إلى بعث من يسومهم سوء العذاب إلى يوم القيامة ، قال تعالى : ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ ۗ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ ۖ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ الأعراف: ١٦٧ .

– تَعَدُّدُ دلالَةِ صِيغِ الأفْعَال :

تتعدّد الدّلالة أحياناً في الأفعال كما تعدّدت في صيغ الأسماء ، فقد يُصَاغُ الفعل ليحتمل البناء للفاعل والبناء للمفعول كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ البقرة: ٢٨٢ ، إذ يجوز في (يُضَارّ) أن يكون مبنياً للمعلوم وأن يكون مبنياً للمجهول ، وسيأتي بعد هذه الأسطر بيان رأي الطّوسيّ فيه .

ويرد الفعل في بعض الأحيان متردّداً بين الماضي والمضارع ، نحو (توفاهم) إذ يجوز حمله على الماضي ، ويجوز حمله على المضارع . وسيأتي كذلك تفصيل القول فيه وعرض رأي صاحب التّبيان.

ومثلما كان أبو جعفر الطّوسيّ حاذقاً في استخراج المعاني المحتملة التي تتوافر في صيغ الأسماء ، وجدته حاذقاً كذلك في بيان معاني صيغ الأفعال ، وما يأتي من أمثلة قرآنيّة تبيّن ذلك وتوضّحه .

١. ﴿ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ﴾ البقرة: ٢٣٣.

إنّ الفعل المضارع (تضارّ) يحتمل رأيين كما جاء في تفسير التّبيان(١٠٩) ، هما :

أ. أن يكون الفعل مبنيّاً للمعلوم ، أي : (تضارِر) بكسر الرّاء ، والمُراد : لا تضارِر والدّة زوجها بولدها ، فلا يحق لها أن تمنع نفسها من الأب خوف الحمل ، أو أن تمتنع من الإرضاع إذا أعطيت أجرة مثلها فيضرّ ذلك بالأب ، وغير ذلك من وجوه الضّرر ، فالبناء للمعلوم يعني أنّ الضّرار صادر عن الوالدة بحق زوجها .

ب. أن يكون الفعل مبنياً للمجهول ، أي (تضارَر) بفتح الرّاء ، والمُراد : لا تضارَر والدة بولدها ، فلا يحقّ للزوج أن يترك جماعها خوف الحمل لأجل ولدها الرّضيع ، أو أن ينزعَ الولد منها ، ويسترضعَ امرأةً أخرى مع إجابتها إلى الرّضاع بأجرة المثل ، ونحو ذلك من وجوه الضّرر ، فالبناء للمجهول يعني أنّ الضّرار واقع بحقّ الوالدة من قبل زوجها. ويبدو أن ما قاد المفسّرين لحمله على البناء للمجهول هو مجيء الفعل(تُكلف) مبنياً للمجهول أيضاً. وهذا رأي جمهور المفسّرين(١١٠) .

وذهب الزّركشيّ (ت٧٩٤هـ) في البرهان إلى أنّه ((يجوز أن يقال : أراد الله بهذا اللفظ كلا المعنيين على القولين)) (١١١) ، أي إنّ النّهي عن الضّرار يشمل الزّوجين على حدّ سواء ، وشايعه على ذلك من المحدثين الدّكتور فاضل السّامرائيّ الذي يرى أنّ المعنيين مُرادان ، وأنّ النّهي موجه للوالد والوالدة معاً في آن واحد لا يضارّ أحدهما الآخر ، ولو فُكّ الإدغام فقيل مثلاً (لا تضارِر) بالكسر لتحدّدت الآية المباركة بدلالة البناء للفاعل فحسب ، وانتفت دلالة البناء للمفعول ، وكذا الحال لو قيل (تضارَر) لانتفت الدّلالة الأولى وتحقّقت الثّانية ، فلمّا كان النّظم السّماوي يروم الجمع بين الدّلالتين المتقدّمتين آثر إيراد اللفظ مُدغَماً (١١٢).

ومع وجاهة ما تقدّم ذكره أحسب أنّ (تضارّ) لم يجز حملها على البناء للفاعل والبناء المفعول في الوقت عينه استناداً إلى الإدغام فحسب ، بل إنّ سياق الآية الكريمة أورد ما يعضد ذلك ويقويه ، بدءاً بتنكير لفظة (نفس) ممّا يجعلها مطلقة لا

تختصّ بالوالد أو الوالدة ، ثمّ ذَكَرَ قرينةَ البناء للمفعول وهي قوله تعالى : ﴿ لَا تُضَآرَّ وَالِدَةُۢ بِوَلَدِهَا ﴾ ، فالضّرر يقع على الوالدة من قِبَلِ الوالد ، وذَكَرَ أيضاً قرينةَ البناء للفاعل وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ﴾ ، فالضّرر هنا يصدر عن الوالدة بحقّ الوالد ، وتأسيساً عليه فإنّ الله تعالى نهى عن أمرين مجتمعين ، أحدهما : أن تَضُرَّ الوالدةُ الوالدَ ، والآخر: أن يَضُرَّ الوالدُ الوالدةَ .

٢. ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ ﴾ النّساء: ٩٧.

أجاز صاحب التّبيان في الفعل (تَوَفَّاهُمُ) احتمالين ، هما كما يقول : ((أن يكون فعلاً ماضياً ويكون موضعه الفتح ؛ لأنّ الماضي مبنيّ على الفتح . والثّاني أن يكون رفعاً والمعنى : تتوفاهم ، وقد حُذِفَ أحدُ التّاءين)) (١١٣).

ويبدو لي بحسب اطّلاعي أنّ أوّل من أجاز هذين الوجهين هو الفرّاء ، إذ يقول : ((إن شئتَ جعلتَ (تَوَفَّاهُمُ) في موضعِ نصبٍ. ولم تضمر تاء مع التّاء، فيكون مثل قوله: ﴿ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ۚ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا ۚ وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾ البقرة: ٧٠ . وإن شئت جعلتها رفعاً؛ تريد: إن الذين تتوفاهم الملائكة. وكلُّ موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما؛ مثل قوله : ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ ﴾ الأنعام: ١٥٢ .ومثل قوله ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم ﴾ هود: ٥٧)) (١١٤).

وبيّن جماعةٌ من المفسّرين علّة حمل (تَوَفَّاهُمُ) على الفعل الماضي بأنّ أصل الفعل (توفتهم)، ولكنّه لما كان تأنيث الملائكة ليس تأنيثاً حقيقيّاً وفصل بين الفعل وفاعله بضمير المفعول (هم) ، جاز حذف تاء التّأنيث منه . وبيّنوا أيضاً علّة حمل الفعل على المضارع بأنّ أصله (تتوفاهم) بَيْدَ أنّ إحدى التّاءين حذفت للتّخفيف(١١٥).

ومن دون أدنى ريب أنّ دلالة الفعل الماضي تختلف عن دلالة الفعل المضارع، فإذا كان الفعل ماضياً ، فإنّ الآية الكريمة تكون مُخْبِرةً عن حال قوم معينين مضوا

وانقرضوا ، أمّا إذا كان الفعل مضارعاً فإنّها إخبارٌ عام في حقّ كلّ إنسان تصدق عليه هذه الصّفة(١١٦).

ويظهر – والله أعلم- أنّ مُراد السّماء الجمع بين دلالتي الفعلين ، لتدلّ بالماضي على من نزلت بسببهم الآية المطهّرة ، بغية توبيخهم على ركونهم إلى الباطل وتجافيهم عن الحقّ ، بحجّة أنّهم كانوا مستضعَفين في الأرض، ولتدلّ بالفعل المضارع على شمول كلّ من اتّصف بهذه الصّفة في المستقبل ، ولكي تحثّهم على التّخلي عنها وعدم الاتّصاف بها، لذا حُذفت التّاء وأصبح الفعلُ محتملاً الدّلالتين معاً . فإيراد التّاء وعدمه متعلّق بالمعنى وليس الأمر كما ذُكِرَ من أنّها حُذِفَتْ للفصل ولكون التّأنيث ليس حقيقيّاً ؛ فهذه التّاء قد ذكرت في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ٥٧ ﴾ يونس: ٥٧ ، على الرّغم من الفصل بـ(كم) وتأنيث (موعظة) ليس حقيقيّاً ، فالذّكر والحذف يقرّرهما المعنى كما يقول الدّكتور فاضل السّامرائيّ (١١٧).

ملخص البحث

كان تفسير الطوسي (التّبيان في تفسير القرآن) مصدرا نقيا للدراسات القرآنية واللغوية وطلاب المعرفة . وهو كتاب ضخم في تفسير القرآن الكريم والكشف عن مدلولاته ، عُنِيَ فيه -على هامش التّفسير- بمسائل الصرف واللغة والنّحو والبلاغة والقراءات القرآنيّة وغير ذلك ، فقد وجدنا الطوسي مفسّراً كبيراً ولغويّاً فذاً ونحويّاً متمكّناً وبلاغيّاً حاذقاً، فضلاً عن كونه أصوليّاً وفقيهاً.

أمّا البحث فقد وسمناه بـ (تعدّدُ دلّالةِ الصيّغ) ،وحاولنا أن ندرس فيه مفهومَ تعدّد الدّلالات والأسباب المؤدّية إليه ، ومن ثَمّ بيّنا أنّ الشيخ أبا جعفر الطّوسيّ لم يكن غافلاً عن التّعدّد ، بل إنّ الفكرةَ كانت راسخةً في ذهنه ، لذا أعرب عنها وبيّنها في بداية تفسيره ، ثم بعد ذلك عرضنا فيه لتعدّد الدّلالة في الصيّغ الصرفيّة كصيّغ المصدر واسم الفاعل وغير ها.

الخاتمة

١. إنّ تعدّد دلالات النّصّ القرآنيّ خير دليل على إعجاز كتاب الله وانفتاحه على جميع الأزمان ، فهذا السبب وغيره من الأسباب الأخرى أعطى القرآن الكريم ديمومته وحيويّته وتجدّده ، وجعله ينبوعاً صافياً لا ينضب مهما نهل منه الشاربون ومهما تقادمت عليه الأيام والسنون .

٢. إنّ كثيراً من النصوص القرآنيّة ذات دلالات متعدّدة ، وغالباً ما تكون هذه الدلالات مرادة كلّها معاً .

٣. لم يكن صاحب التبيان الشيخ أبو جعفر غافلاً عن فكرة التّعدّد الدّلاليّ ، بل إنّ الفكرة تبلورت عنده ونضجت فأعرب عنها وأوضحها في الوريقات الأولى من تفسيره .

٤. إنّ الأسباب المؤدّية إلى تعدّد الدّلالة كثيرة ومتنوعة ؛ بعضها يتعلّق بالنّصّ نفسه وما يحتمله السّياق من وجوه دلاليّة مختلفة ، وبعضها الآخر يعود إلى طبيعة المتلقّي من حيث الاجتهاد والمسائل الفلسفيّة والعقديّة التي يؤمن بها .

٥. كشف الشيخ الطّوسيّ عن أنّ الصيّغ الصرفيّة لها أثر كبير في توسيع الدّلالة وتعدّدها ، ولا سيّما بعد تفاعلها مع ما جاورها من ألفاظ داخل التركيب الواحد.

٦. قد يرجّح صاحب التّبيان احتمالاً دلاليّاً على غيره ، وقد يورد الإحتمالات كلّها من دون ترجيح ، وقد يعتبر جميع الوجوه الدلاليّة مرادة مطلوبة .

هوامش البحث

(١) ظ : الحجة في القراءات السبع،الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم ، النّاشر: دار الشروق - بيروت ، الطّبعة الرابعة ، ١٤٠١ه: ٨٧.

(٢) التّبيان في تفسير القرآن ، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطّوسيّ ، تحقيق: أحمد حبيب قصير العامليّ ، النّاشر: الأميرة للطباعة والنّشر والتّوزيع – بيروت ، الطّبعة الأولى ،١٤٣١ه-٢٠١٠م :١/٤٩٤.

(٣) شرح نهج البلاغة ، ابن أبي الحديد ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم ، النّاشر: دار الجيل- بيروت ، الطّبعة الثانية ، ١٤١٦ه-١٩٩٦م :٧١/١٨.

(٤) ظ:الاتّساع الدّلاليّ في المفردة القرآنيّة ، دراسة في بعض أوجهه، د.عادل عباس هويدي ، مجلة المصباح- العتبة الحسينيّة المقدّسة ، العدد الثالث عشر، ٢٠١٣م-١٤٣٤ه :٣٣٨.

(٥) ظ : الاتّساع الدلاليّ في المفردة القرآنيّة :٣٣٨.

(٦) المفسّر ومستويات الاستعمال اللغوي ، د.علي كاظم أسد ، النّاشر: دار الضياء- النّجف الأشرف، الطّبعة الأولى ، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م :٦٦.

(٧) الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل ، أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ الخوارزميّ ، تحقيق: عبد الرّزاق المهديّ ، النّاشر: دار إحياء التّراث العربي - بيروت:٣٦٦/١.

(٨) ظ : أسباب التّعدّد في التّحليل النّحويّ ، د. محمود حسن الجاسم، مجلة مجمع اللغة العربيّة ، ع٦٦، ٢٠٠٤م :١٠٧.

(٩) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدّين ابن هشام الأنصاريّ ، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، النّاشر: دار الصّادق – طهران، الطّبعة الثّانية ، ١٣٨٧ه:٧٣٩/١.

(١٠) أسباب التّعدّد في التّحليل النّحويّ :١٠٨.

(١١) ظ : التّقدير وظاهر اللفظ ، دواد عبده، مجلة الفكر العربي ع٨-٩، معهد الإنماء العربي ، بيروت ،١٩٧٨-١٩٧٩م : ٧.

(١٢) ظ : أسباب التّعدّد في التّحليل النّحويّ :١٤٢.

(١٣) منهج الطّوسيّ في تفسير التّبيان ، محمّد حسن آل ياسين ، النّاشر : مطبعة المعارف - بغداد ، الطّبعة الثانية ، ١٣٩٨هـ :٤١.

(١٤) ظ : الجملة العربيّة والمعنى ، د. فاضل صالح السّامرائي ، النّاشر: دار الفكر- المملكة الأردنيّة الهاشمية، الطّبعة الثّانية ، ١٤٣٠ه-٢٠٠٩م:١٣.

(١٥) ظ : التّبيان في تفسير القرآن :٤٦٢/٣.

(١٦) ظ : الجملة العربيّة والمعنى: ١٢.

(١٧) التّبيان في تفسير القرآن : ١٨٥/٣-١٨٦.

(١٨) ظ : الجملة العربيّة والمعنى:١٨.

(١٩) ظ : فتح القدير الجامع بين فني الرّواية والدّراية من علم التّفسير، محمّد بن علي بن محمّد الشوكاني ، النّاشر: دار الفكر – بيروت :٤٩٨/٢.

(٢٠) معاني النّحو ، د. فاضل صالح السّامرائي ، النّاشر: دار الفكر – عمان ،الطّبعة الثّانية ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م :١٠٠/٣.

(٢١) الجملة العربيّة والمعنى :١٥.

(٢٢) ظ : الجملة العربيّة والمعنى :١٦٦.

(٢٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدّين السّيد محمود الألوسيّ البغداديّ، النّاشر: دار إحياء التّراث العربي - بيروت :٧٠/١.

(٢٤) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمّد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التّميميّ البستيّ ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، النّاشر: مؤسسة الرّسالة - بيروت ، الطّبعة الثّانية ، ١٤١٤ه- ١٩٩٣م: ٢٦٧/١١.

(٢٥) الجملة العربيّة والمعنى :١٦٦.

(٢٦) ظ : المصدر نفسه : ١٦.

(٢٧) الأصول في النّحو، أبو بكر محمّد بن سهل بن السّراج النّحويّ البغداديّ، تحقيق: د . عبد الحسين الفتليّ ، النّاشر: مؤسسة الرّسالة - بيروت ، الطّبعة الثّالثة ، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م:٢٢٥/٢.

(٢٨) تفسير أبي السّعود أو إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ، أبو السّعود محمّد بن محمّد العماديّ، النّاشر: دار إحياء التّراث العربيّ – بيروت:٨٨/٤-٨٩.

(٢٩) ظ : الجملة العربيّة والمعنى : ١٦٠.

(٣٠) البرهان في علوم القرآن، محمّد بن بهادر بن عبد الله الزّركشيّ ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم ، النّاشر: دار المعرفة – بيروت ، ١٣٩١ه:٣٣٨/٣.

(٣١) الجملة العربيّة والمعنى :١٦٦-١٦٧.

(٣٢) ظ : ترجمته في : الفهرست ، الطّوسيّ :١٨٩-١٩١، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ٢٥٢/٨، وطبقات المفسرين :٩٣، والشيخ الطّوسيّ: ٢٩- ٧٩، ومنهج الشيخ أبي جعفر الطّوسيّ في تفسير القرآن الكريم:٩-٣٠، والبحث اللغويّ والنّحويّ في تفسير التّبيان: ٤-٦ ، والبحث الدلاليّ في التّبيان في تفسير القرآن : ١-٦.

(٣٣) ظ : الوافي بالوفيات:٢٥٨/٢، وحياة الشيخ الطوسي (التّبيان في تفسير القرآن) ، كتبها : أغا بزرك للطهراني :٧/١.

(٣٤) ظ : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : ٢٦٢/٢.

(٣٥) ظ : حياة الشيخ الطوسي : ٨.

(٣٦) ظ : لسان الميزان :١٣٥/٥، وحياة الشيخ الطوسي : ١٠.

(٣٧) حياة الشيخ الطوسي : ١٠.

(٣٨) الذريعة إلى تصانيف الشيعة:١٤/٢.

(٣٩) ظ : لسان الميزان :١٣٥/٥، وطبقات المفسرين:٩٣، وحياة الشيخ الطوسي : ٤٣.

(٤٠) التّبيان في تفسير الميزان :٧٩/١.

(٤١) الخصائص :٢/ ١٥٢.

(٤٢) ظ : الإعجاز الصّرفي في القرآن الكريم:٣١ .

(٤٣) كتاب سيبويه : ٧٥/٤.

(٤٤) اللغة العربيّة معناها ومبناها :١٦٣ .

(٤٥) اللمع في العربيّة :٤٨.

(٤٦) ظ : كتاب سيبويه:١ /٣٥،٣٦، ومعاني القرآن ، الفرّاء : ٣٩/١ .

(٤٧) ظ : التّبيان في تفسير القرآن :٥٣٥/٤.

(٤٨) التّبيان في تفسير القرآن :٢٢٩/١.

(٤٩) ظ : الكشّاف :١٥٧/١، ومدارك التّنزيل وحقائق التّأويل المسمى بتفسير النّسفيّ:٣٩/١، وزاد المسير في علم التّفسير:٦٩/١ ، وأنوار التّنزيل وأسرار التّأويل المعروف تفسير البيضاوي:٢٢٩/١، وتفسير أبي السّعود:٩٢/١.

(٥٠) فتح القدير الجامع بين فني الرّواية والدّراية من علم التّفسير:٦٨/١.

(٥١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني :٢٣٦/١.

(٥٢) التّبيان في تفسير القرآن:٢٠١/٢.

(٥٣) ظ : مجمع البيان في تفسير القرآن:٧٥/٢.

(٥٤) ظ : الكشّاف :٢٨٥/١ ، وتفسير النّسفي:١٠٣/١، والتّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب:٢٤/٦ ، وتفسير البحر المحيط :٢٣٠/٢، وتفسير البيضاويّ:٤٩٩/١، وتفسير أبي

السعود :٢١٦/١، وتفسير كنز الدّقائق :٣٣٠/٢ ، وفتح القدير:٢١٦/١، وروح المعاني :١٠٦/٢.

(٥٥) ديوان الخنساء :٣٨٣.

(٥٦) ظ : كتاب سيبويه :٦٨/١.

(٥٧) التّبيان في تفسير القرآن :٣٠٥/٥-٣٠٦.

(٥٨) ظ : مجمع البيان :١٥٣/٥، وتفسير البحر المحيط :٢٦٠/٦، وتفسير البيضاويّ :١٨٥/٣، واللباب في علوم الكتاب :٢٦٦/١٠ ، وتفسير أبي السّعود :١٢٠/٤، وروح المعاني :٦٧/١١.

(٥٩) ظ : التّفسير الكبير:٢٩/١٧.

(٦٠) الأصول في النّحو : ١٢٢/١.

(٦١) ظ : كتاب سيبويه :٢٨٠/١، والمقتضب:٧٤/١، وشرح الرّضي على الكافية :٤٣١/٢، وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: ٢٤٣/١- ٢٤٥.

(٦٢) ظ : الخصائص:١٠٣/٣، والإيضاح في شرح المفصّل :٦٤٤/١.

(٦٣) التّبيان في تفسير القرآن :٣١٣/١٠.

(٦٤) ظ : المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:٢٦٤/٢، ومجمع البيان :٣١٠/٣، وتفسير البحر المحيط :٣٨٢/٤، والميزان في تفسير القرآن :٢٤٥/٥.

(٦٥) التّبيان في تفسير القرآن : ٤٤٣/٣.

(٦٦) ظ : اللباب في علوم الكتاب: ٢٥٤/٧.

(٦٧) شرح قطر النّدى وبل الصّدى:٢٦٠/١.

(٦٨) ظ : شرح التّصريح على التّوضيح :١١/٢، ومعاني الأبنية في العربيّة:٤١.

(٦٩) ظ : مجمع البيان :٢٢٠/٦، والجامع لأحكام القرآن :٢٢٨/١٠، واللباب في علوم الكتاب :٢٢٣/١٢، وتفسير البيضاويّ:٤٣٥/٣.

(٧٠) الجامع لأحكام القرآن :٢٢٨/١٠

(٧١) روح المعاني :٢٦/١٥.

(٧٢) التّبيان في تفسير القرآن : ٤٠٩/٦.

(٧٣) ظ : روح المعاني :٢٦/١٥..

(٧٤) ظ : المقتضب :١٦١/٣-١٦٢، ومعاني الأبنية في العربيّة : ٤٦.

(٧٥) ظ : كتاب سيبويه :٣/٣٨٣-٣٨٤.
(٧٦) التّفسير الكبير :٣٠/٩٩.
(٧٧) المقتضب:٣/١٦١-١٦٢.
(٧٨) تفسير التّحرير والتّنوير:١٥/٤٤.
(٧٩) التّسهيل لعلوم التّنزيل:٤/١٤٣.
(٨٠) التّبيان في تفسير القرآن : ١٠/٨٥-٨٦.
(٨١) ظ : فتح القدير:٥/٢٨٤، روح المعاني :٢٩/٤٨ .
(٨٢) ظ : التّفسير الكبير:٣٠/٩٩، وتفسير البيضاويّ :٥/٣٨٢، وتفسير أبي السّعود :٩/٢٥.
(٨٣) روح المعاني :٢٩/٤٨.
(٨٤) ظ : اللباب في علوم الكتاب:٢٠/٤٧٣.
(٨٥) نزهة الطّرف في علم الصّرف :٢٤ .
(٨٦) التّبيان في تفسير القرآن:١/١٩٥.
(٨٧) كتاب سيبويه:٤/١٤.
(٨٨) المصدر نفسه :٤/٢٨.
(٨٩)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:٣/٧٥.
(٩٠) معاني الأبنية في العربيّة :١٠٢-١٠٣.
(٩١) ظ :جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري):١/٢٢١ ،وتفسير البغويّ (معالم التّنزيل):١/٦١-٦٢ ، وزاد المسير:١/٦٣، والجامع لأحكام القرآن :١/٢٨٧.
(٩٢) تفسير البغويّ :١/٦٢.
(٩٣) الجامع لأحكام القرآن :١/٢٨٧.
(٩٤) التّبيان في تفسير القرآن :١/٢٠٨.
(٩٥) الجامع لأحكام القرآن :١/٢٨٧.
(٩٦) ظ :زاد المسير:١/١٣٣، وتفسير البيضاوي :١/٣٨٩، وتفسير أبي السّعود:١/١٥١،وفتح القدير :١/١٣٣.
(٩٧) مجمع البيان :١/٣٣٣.
(٩٨)التّبيان في تفسير القرآن : ١/٤٨٦.
(٩٩) الكشّاف :١/٢٠٧.

(١٠٠) ظ : روح المعاني :٣٦٧/١.
(١٠١) ظ :المحرَّر الوجيز :٤٦٩/٢، ومجمع البيان:٣٥٤/٤-٣٥٥، والتّفسير الكبير:١٥/ ٣٣، وروح المعاني :٩٢/٩، وتفسير التّحرير والتّنوير:١٥٣/٩.
(١٠٢) معجم مقاييس اللغة ، مادة (بأس) :٣٢٨/١.
(١٠٣) لسان العرب ، مادة (بأس) :٢٠/٦.
(١٠٤) مختار الصحاح : ١٦.
(١٠٥) المصدر نفسه : ١٦.
❖ أحسب أنّ الصحيح (فوصفه) وليس (فوضعه) .
(١٠٦) التّبيان في تفسير القرآن :١٤/٥.
(١٠٧) ظ : شذا العرف في فن الصّرف:٨٠ ، ومعاني الأبنية في العربيّة :٢٥، والتّطبيق الصّرفيّ:٦٦.
(١٠٨) بدائع الفوائد:٣٢٠/٢.
(١٠٩) ظ : التّبيان في تفسير القرآن :٢٥٦/٢-٢٥٧.
(١١٠) ظ:الكشّاف:٣٠٨/١،وتفسير النّسفيّ :١١٣/١،والمحرَّر الوجيز :٣١٢/١،وتفسير البحر المحيط :٢٢٥/٢.
(١١١) البرهان في علوم القرآن :٢٠٨/٢.
(١١٢) ظ : الجملة العربيّة والمعنى :١٥١.
(١١٣) التّبيان في تفسير القرآن :٢٩١/٣.
(١١٤) معاني القرآن ، الفرّاء :٢٨٤/١.
(١١٥) ظ : اللباب في علوم الكتاب :٥٨٨/٦، وتفسير أبي السّعود :٢٢٢/٢، وفتح القدير :٥٠٤/١.
(١١٦) ظ : التّفسير الكبير :١٠/١١.
(١١٧) ظ : معاني النّحو:٥٣/٢.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم .
- الاتّساع الدّلاليّ في المفردة القرآنيّة ، دراسة في بعض أوجهه، د.عادل عباس هويدي ، مجلة المصباح- العتبة الحسينيّة المقدّسة ، العدد الثالث عشر، ٢٠١٣م-١٤٣٤هـ.

- إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ، أبو السّعود محمّد بن محمّد العمادي(ت٩٥١هـ)، النّاشر: دار إحياء التّراث العربي - بيروت ، د. ط ، د.ت.
- أسباب التّعدّد في التّحليل النّحويّ ، د. محمود حسن الجاسم، مجلة مجمع اللغة العربيّة ، ع٦٦، ٢٠٠٤م .
- الأصول في النّحو، أبو بكر محمّد بن سهل بن السّراج النّحوي البغدادي(ت ٣١٦ه)، تحقيق: د . عبد الحسين الفتلي ، النّاشر: مؤسسة الرّسالة - بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الإعجاز الصّرفي في القرآن الكريم ، د٠ عبد الحميد أحمد هنداوي، الناشر: المكتبة العصريّة- صيدا ، د.ط ، ١٤٢٩ه-٢٠٠٨م .
- أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل المعروف بتفسير البيضاوي، أبو الخير عبد الله بن عمر البيضاوي (ت٧٩١ه) ، النّاشر: دار الفكر – بيروت ، د.ط، د.ت .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدّين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ه) ، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد ،النّاشر: دار الجيل - بيروت، ط ٥ ، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- الإيضاح في شرح المفصّل،عثمان بن عمر الملقب بابن الحاجب النّحوي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق د. موسى بناي العليلي ،النّاشر: مطبعة العاني- بغداد ، د.ط ،١٩٨٢م .
- البرهان في علوم القرآن، محمّد بن بهادر بن عبد الله الزّركشيّ ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم ، النّاشر: دار المعرفة – بيروت ، ١٣٩١هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة ، عبد الرّحمن بن جلال الدّين السّيوطي(ت٩١١هـ) ، تحقيق : محمّد أبو الفضل ابراهيم ، النّاشر: المكتبة العصرية- بيروت ، د.ط ، د.ت.
- التّبيان في تفسير القرآن ، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠ه) ، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي ، النّاشر: الأميرة للطباعة والنّشر والتّوزيع – بيروت ، ط١ ،١٤٣١ه-٢٠١٠م .
- التّسهيل لعلوم التّنزيل، محمّد بن أحمد بن محمّد الغرناطي الكلبي(ت٧١٤ه)، النّاشر: دار الكتاب العربي – لبنان، ط ٤، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م .

- تفسير البحر المحيط ، محمّد بن يوسف الشّهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥ه)، تحقيق: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، النّاشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
- تفسير البغوي (معالم التّنزيل) ، أبو محمّد الحسين بن مسعود البغوي(ت٥١٦ه) ، تحقيق: خالدّ عبد الرّحمن العك ، النّاشر: دار المعرفة – بيروت، د.ط ،د.ت.
- تفسير التّحرير والتّنوير، محمّد الطاهر ابن عاشور(ت١٣٩٣ه) ، النّاشر: دار سحنون للطباعة والنّشر- تونس ، د.ط ،١٩٩٧م .
- التّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدّين محمّد بن عمر التّميمي الرّازي الشّافعي(ت٦٠٦ه) ، النّاشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١٤٢١،١هـ-٢٠٠٠م .
- تفسير أبي السّعود أو إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ، أبو السّعود محمّد بن محمّد العماديّ، النّاشر: دار إحياء التّراث العربيّ – بيروت .
- التّقدير وظاهر اللفظ ، دواد عبده، مجلة الفكر العربي ع٨-٩، معهد الإنماء العربي ، بيروت ،١٩٧٨-١٩٧٩م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) ، أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) ، دار الفكر – بيروت ، د. ط ، ١٤٠٥هـ .
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري القرطبي(ت٦٧١ه)، النّاشر: دار الشّعب – القاهرة ، د.ط ، د.ت .
- الجملة العربية والمعنى، د. فاضل صالح السّامرائي ، النّاشر: دار الفكر- المملكة الأردنية الهاشمية، ط ٢ ، ١٤٣٠ه -٢٠٠٩م.
- الحجة في القراءات السبع،الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم ، النّاشر: دار الشروق - بيروت ، الطّبعة الرابعة ، ١٤٠١هـ.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني(ت٣٩٢ه)، تحقيق: محمّد علي النّجار، النّاشر: عالم الكتب – بيروت ، د.ط ، د.ت .
- ديوان الخنساء ، شرح أحمد بن يحيى بن سيار النّحوي ثعلب (ت٢٩١ه)، تحقيق: د. أنور أبو سويلم، النّاشر: دار عمار- عمان، د.ط ، ١٩٨٨م .
- الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة ، أغا بزرك الطهراني، النّاشر: دار الأضواء- بيروت، د.ط ، د.ت.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدّين السّيد محمود الألوسي البغدادي(ت١٢٧٠ه) ، النّاشر: دار إحياء التّراث العربي- بيروت، د.ط ، د.ت .
- زاد المسير في علم التّفسير، عبد الرّحمن بن علي بن محمّد الجوزي(ت٥٩٧ه) ، النّاشر: المكتب الإسلامي – بيروت ، ط ٣، ١٤٠٤ه.
- شذا العرف في فن الصّرف ، أحمد الحملاوي ،النّاشر: كمال الملك-إيران، ط ١ ،١٤٢٦ه.
- شرح التّصريح على التّوضيح ، الشّيخ خالدّ بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥ه)، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود ، النّاشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط ٢ ،١٤٢٧ه-٢٠٠٦م.
- شرح الرّضي على الكافية، محمّد بن الحسن الرّضي الإستربادي(ت ٦٨٦ه) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، النّاشر: جامعة قاريونس -بنغازي ، ط ٢ ،١٩٩٦م.
- شرح قطر النّدى وبل الصّدى، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ه) ، تحقيق: محمّد محيى الدّين عبد الحميد ، القاهرة، ط ١١، ١٣٨٣ه.
- شرح نهج البلاغة ، ابن أبي الحديد ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم ، النّاشر: دار الجيل- بيروت ، الطّبعة الثانية ، ١٤١٦ه-١٩٩٦م
- الشّيخ الطوسي ، حسن عيسى الحكيم ، مطبعة الآداب ، ط ١ ،١٩٧٥م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمّد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التّميميّ البستيّ ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، النّاشر: مؤسسة الرّسالة - بيروت ، الطّبعة الثّانية ، ١٤١٤ه-١٩٩٣م .
- طبقات المفسرين، عبد الرحمن بن أبو بكر السيوطيّ(ت ٩١١ه) ، تحقيق: علي محمد عمر، النّاشر: مكتبة وهبة - القاهرة ، ط١ ، ١٣٩٦ه.
- فتح القدير الجامع بين فني الرّواية والدّراية من علم التّفسير، محمّد بن علي بن محمّد الشّوكاني(ت١٢٥٥ه) ، النّاشر: دار الفكر – بيروت ، د.ط ، د.ت .
- الفهرست ، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي ،النّاشر: المطبعة الحيدريّة - النّجف ،ط ٢ ،١٩٦١م
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(ت ١٨٠ه) ، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون ، النّاشر: دار الجيل - بيروت، ط١ ، د.ت .

- الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل ، أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشري (ت٥٣٧ه) ، تحقيق: عبد الرّزاق المهدي ، النّاشر: دار إحياء التّراث العربي – بيروت ، د.ط ، د.ت .
- اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدّمشقي(ت٨٨٠ه) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، النّاشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١ ،١٤١٩ه- ١٩٩٨م .
- لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٣هـ) ، تحقيق: دائرة المعرف النظامية - الهند، النّاشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط ٣ ، ١٩٨٦م.
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د٠تمام حسان ، النّاشر: عالم الكتب- القاهرة ، ط الرّابعة ، ٢٠٠٤م .
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان ابن جني(ت٣٩٢ه) ، تحقيق: فائز فارس ، النّاشر: دار الكتب الثّقافية - الكويت ، د.ط ، د.ت.
- مجمع البيان في تفسير القرآن ، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي(ت٥٤٨ه) ، تحقيق : لجنة من العلماء ، النّاشر :دار ومكتبة الهلال- بيروت ،ط١،٢٠٠٥م.
- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمّد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي(ت٥٤٦ه)، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد ، النّاشر: دار الكتب العلمية - لبنان، ط١ ، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- مختار الصحاح ، محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازي (ت٧٢١ه)، تحقيق: محمود خاطر، النّاشر: مكتبة لبنان-بيروت ، د.ط ، ١٤١٥ه-١٩٩٥م.
- مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل المسمى بتفسير النّسفي ،عبد الله بن أحمد بن محمود النّسفي(ت٥٣٧ه) ، النّاشر : دار الفكر العربي– بيروت ، د.ط ، د.ت .
- معاني الأبنية في العربية ، د. فاضل صالح السّامرائي ، النّاشر: دار عمّار- عمّان ، ط٢ ،٢٠٠٧م.
- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ه) ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرون، النّاشر: دار السّرور، د.ط ، د.ت .

- معاني النّحو ، د. فاضل صالح السّامرائي ، النّاشر: دار الفكر – عمان ،الطّبعة الثّانية ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م .
- معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥ه) ، تحقيق :عبد السّلام محمّد هارون ، النّاشر: دار الجيل - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- المفسّر ومستويات الاستعمال اللغوي ، د.علي كاظم أسد ، النّاشر: دار الضياء- النّجف الأشرف، الطّبعة الأولى ، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م .
- المقتضب ، أبو العباس محمّد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥ه)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، النّاشر: عالم الكتب- بيروت ، د.ط ،د.ت .
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، عبد الرّحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، النّاشر: مطبعة المعارف العثمانية حيدر آباد الدّكن ، ط ١ ، ١٩٣٩م .
- منهج الشيخ أبي جعفر الطوسي في تفسير القرآن الكريم ، د. كاصد ياسر الزّيدي ، النّاشر: بيت الحكمة - بغداد ، ط ١ ،٢٠٠٤م.
- الميزان في تفسير القرآن ،السّيد محمّد حسين الطباطبائي (ت١٤٠٢هـ) ، النّاشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت، ط ١ ، ١٤١٧ه-١٩٩٧م .
- نزهة الطرف في علم الصّرف، أحمد بن محمّد الميداني (ت٥١٨هـ) ، النّاشر: دار الافاق الجديدة- بيروت ، ط١ ،١٤٠١ه-١٩٨١م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت٩١١ه)،تحقيق: عبد الحميد هنداوي ،النّاشر: المكتبة التّوفيقية – مصر، د.ط ، د.ت.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، النّاشر: دار إحياء التراث - بيروت ، د.ط ، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م .

الأطاريح الجامعيّة

- البحث الدّلالي في التّبيان في تفسير القرآن ، ابتهال كاصد الزّيدي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد – كلية التّربية للبنات، ٢٠٠٤م .

- البحث اللغوي والنّحوي في تفسير التّبيان، عبد على حسين، أطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة - كلية التّربية للبنات ، ١٩٩٥م.